



The Principles of Law Sovereignty Included in the Textbooks of Social Studies for the Upper Basic Stage in Jordan

Lina Mohammad Abidallah Al-Ma'aitah*  , Abdullah Azzam Al-Jarrah 

Department of Curricula and Teaching, Faculty of Educational Sciences, Mu'tah University, Al-Karak, Jordan.

Abstract

Objectives: This study aims to investigate the principles of law sovereignty included in the textbooks of Social Studies for the upper primary stage, mainly eighth, ninth, and tenth grades in Jordan.

Methods: The descriptive analytical method was adopted by content analysis based on an arbitrated list consisting of (5) domains for law sovereignty, which are legitimacy, legal guarantee, preventing the bad usage of authority, equity before the law with no discrimination, and achieving justice. Each domain included several principles of law sovereignty with a total of (54) principles. The study sample consisted of (18) textbooks. The study instrument was verified in terms of validity and reliability.

Results: The results revealed that the most frequent domain was legitimacy, while the least frequent domain was the third domain which is preventing the bad usage of authority. The study also revealed that the most frequent principle was principle no. (14) "the content suggests that laws advocate obtaining various rights," which was mentioned in the national and civil textbook of the ninth grade. The textbooks of the three grades did not include (11) domains. Moreover, the highest percentage that included the principles of law sovereignty was in the textbooks of social studies of the tenth grade, while the lowest percentage was in the textbooks of social studies of the eighth grade.

Conclusions: The study recommends the necessity of including more principles of law sovereignty in the third domain in the textbooks of social studies by the curriculum developers and designers.

Keywords: Textbooks of social studies, upper primary stage, principles of law sovereignty, content analysis.

مبابد سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن

لينا محمد عبيده الله المعايطة*, عبد الله عزام الجراح
قسم المناهج والتدرس، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى استقصاء مبابد سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ، التربية الوطنية والمدنية) للمرحلة الأساسية العليا (الصف الثامن والتاسع والعشر) في الأردن.

المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، بالإضافة إلى قائمة متحكمة تكونت من خمسة مجالات لسيادة القانون وهي: (الشرعية، الضمان القانوني، الوقاية من سوء استخدام السلطة، المساواة أمام القانون وعدم التمييز، الوصول إلى العدالة). وتشمل كل مجال على عدد من مبابد سيادة القانون والتي بلغت (54) مبدأً. وتكونت عينة الدراسة من (18) كتاباً. وجرى التتحقق من صدق الأدلة وثباتها.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن المجال الأول (الشرعية) هو الأكثر تكراراً، وأقل المجالات تكراراً كان المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة). وأكثر المبابد تكراراً كان المبدأ (14) "يشير المحتوى أن القوانين تدعم الحقوق على الحقوق المختلفة" وكان في كتاب التربية الوطنية والمدنية للفصل التاسع الأساسي. ولم تتضمن كتب الدراسات الاجتماعية لعينة الدراسة (11) مبدأً وهي المبابد (19, 20, 24, 37, 32, 26, 45, 47, 48, 53, 54). وبيّنت النتائج أن أكبر نسبة مساحة تتضمن مبابد سيادة القانون كانت في كتب الدراسات الاجتماعية للفصل العاشر، وأقل نسبة مساحة في كتب الدراسات الاجتماعية للفصل الثامن.

الخلاصة: توصي الدراسة بزيادة تضمين مبابد سيادة القانون في المجال الثالث في كتب الدراسات الاجتماعية من قبل مطوري ومصممي المناهج.

الكلمات الدالة: كتب الدراسات الاجتماعية، المرحلة الأساسية العليا، مبابد سيادة القانون، تحليل المحتوى.

Received: 17/9/2022

Revised: 11/12/2022

Accepted: 8/1/2023

Published: 15/9/2023

* Corresponding author:

lena_maitah34@yahoo.com

Citation: Al-Ma'aitah, L. M. A., & Al-Jarrah , A. A. (2023). The Principles of Law Sovereignty Included in the Textbooks of Social Studies for the Upper Basic Stage in Jordan. *Dirasat: Educational Sciences*, 50(3), 267–285.
<https://doi.org/10.35516/edu.v50i3.2348>



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة:

يشهد القرن الحادي والعشرين انفجاراً معرفياً وسكانياً وتطوراً في التكنولوجيا والاتصال بشكل سريع، وفي مختلف مجالات الحياة اليومية، وترتب عليه تغيرات ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية في المجتمعات، وأصبحت كل دولة تبدل قصاري جهدها لتهيئة أبنائها للتعايش مع كل تلك التطورات ومواجهة التحديات.

أكّد قاسم (2002) أن الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده، فالإنسان من بداية الخلقة عاش مع غيره لأنّه عاجز بمفرده عن تلبية جميع حاجاته، فالنفس الإنسانية لا يمكنها أن تعيش في عزلة تامة، حيث أنه من خلال حياة الجماعة تنشأ العلاقات بين الأفراد سواء أكانت علاقات عائلية أو مالية أو سياسية وغيرها من العلاقات التي تتحقق للإنسان رغباته وحاجاته واستمرارته؛ ولكن الإنسان أثناء سعيه للحصول على مطالبه وإشباع رغباته وحاجاته قد تتعارض مصالحه مع غيره، فظهرت الحاجة الملحة إلى تنظيم العلاقات مع الآخرين لأنّه لا يمكن ترك الأمور لحرية الأفراد وأهوائهم ومصالحهم في التصرف؛ بل يجب تقييدها وتأطيرها بقيود وضوابط يفرضها المجتمع من أجل تحقيق النظام والعدل وإلا سادت الفوضى والغلية للأقوى، وبالتالي يتحقق تقدم الحياة البشرية وازدهارها ورقيها، وهذا ما يجعل وجود القانون لازماً لحفظ كيان وبنية المجتمع. وتعُد المدرسة أدلة رئيسية وفعالة بيد الدولة لإيجاد مواطن صالح، ومن ثم لوطنه، وملتزم بقيم مجتمعه، ومؤدي لواجباته بأمانة، ولابد من التركيز والعنابة بالمناهج المدرسية المقررة من وزارة التربية والتعليم. وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (2019) أن سيادة القانون هو حجر الأساس للمجتمعات التي تسودها مبادئ العدل والسلم؛ وتمكن جميع مواطنها من المشاركة في بناء المجتمع، ونشر ثقافة احترام القانون.

ومن أعمق المفاهيم التي ترسّخ مفهوم دولة القانون في وجдан وعقول الأفراد في الدول المتقدمة أم النامية هو مفهوم سيادة القانون. وأكدت وزارة التربية والتعليم الأردنية أن مسؤولية تطبيق وإبراز المفاهيم يتحقق من خلال مناهج وخاصّة مناهج الدراسات الاجتماعية التي تبني المواطن الصالح (وزارة التربية والتعليم، 2013). وأكد زعيم (2003) أن القانون من ضرورات الحياة البشرية فالعلاقة بين الحقوق والقوانين وثيقة لا توجد الحقوق ولا تُحترم إلا في ظل القوانين التي تقرّها.

ومن خلال اطلاع الباحثين لم يجدا اتفاقاً عاماً حول تعريف اصطلاح لسيادة القانون، وارتكتز الدراسة الحالية على تعريفين لسيادة القانون أولئكما استمدته من تعريف الأمين العام للأمم المتحدة، وثانيهما استمدته من معايير سيادة القانون التي وضعها اللجنة الأوروبية للديمقراطية المعروفة باسم (لجنة البندقية).

فسيادة القانون كما عرفها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان هي "مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولون أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويُحتمل في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان" (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2004:5). وعرفته اللجنة الأوروبية للديمقراطية المعروفة باسم (لجنة البندقية) بأنه: "مفهوم يتطلب وجود نظام قانوني محدد ومتوقع، حيث يحق لكل فرد أن يُعامل من جانب صناع القرار بطريقة تحفظ الكرامة والمساواة والعلقانية وفقاً للقوانين وأن تتاح له الفرصة للطعن في الأحكام أمام محاكم مستقلة ونزيهة ومن خلال إجراءات عادلة" (اللجنة الأوروبية للديمقراطية لجنة البندقية، 2016:10).

وقد أشار الجرف (1980) أن الباحثين اختلفوا حول وجود مبدأ سيادة القانون في العصور القديمة وانقسموا إلى رأين: الرأي الأول وجود مبدأ سيادة القانون في العالم القديم والدليل على ذلك قانون (حمورابي) في بلاد ما بين النهرين؛ الرأي الثاني لا وجود لسيادة القانون في العالم القديم والدليل عدم خضوع الحكم لقواعد محددة بل كان يُعَدُّ إليها أو على الأقل منفذًا للمشيخة الإلهية.

وقد حرص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على تنفيذ التشريعات الإلهية والأنظمة الدينية التي تنظم الأمم وتهضّب بها. فهـا هو خاتم الأنبياء والمرسلين محمد- صلـى الله علـيه وسلـم- قد حرص منذ وصوله إلى المدينة المنورة بإصدار الصحفـة أو الوثـيقة أو الدـستور الذي سيـحـتـكم إلـيـه أـفـراد المجتمع المـدنـيـ، تعدـ الدـستـورـ الأـسـاسـيـ الـذـيـ انـطـلـقـ مـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيهـ وـسـلـمـ فـيـ تـواـصـلـهـ مـعـ أـفـرادـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ، وـالـأـسـاسـ الـذـيـ استـنـدـ عـلـيـهـ فـيـ بـنـاءـ الـأـمـمـ الـمـسـلـمـةـ الـقـوـيـةـ فـيـ الـمـدـنـةـ الـمـنـوـرـةـ، (الـشـعـبـيـ، 2005ـ). وـقـالـ اللهـ تـعـالـىـ فـيـ كـتـابـهـ الـعـزـيزـ فـيـ شـأنـ مـوـسـىـ عـلـيـهـ السـلـامـ "وـكـتـبـنـاـ لـهـ فـيـ الـأـلـوـاـحـ مـنـ كـلـ شـيـءـ مـوـعـنـةـ وـتـصـيـلـاـ لـكـلـ شـيـءـ فـخـذـهـ بـقـوـةـ وـأـمـرـ قـوـمـكـ يـأـخـذـهـ بـأـحـسـنـهـ سـأـفـرـيـكـمـ دـارـ الـفـسـقـيـنـ" (145ـ) (الـأـعـرـافـ: 145ـ). فـهـذـهـ الـأـلـوـاـحـ كـانـتـ بـمـثـاـةـ الـدـسـتـورـ الـذـيـ رـجـعـ إـلـيـهـ مـوـسـىـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ السـلـامـ فـيـ إـعـادـةـ تـنظـيمـ مجـتمـعـ بـنـيـ إـسـرـائـيلـ (خـالـدـ، 2017ـ).

تكونت القائمة المرجعية لمعايير سيادة القانون التي وضعها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016)، على مبادئ

سيادة القانون التالية:

أ- الشرعية وتحتمل ما يلي:

1- احترام القانون

- 2- الامتثال للقانون
- 3- العلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني.
- 4- صلاحيات تشريعية للسلطة التنفيذية.
- 5- الإجراءات التشريعية.
- 6- الاستثناءات في حالات الطوارئ.
- 7- واجب تنفيذ القانون.
- 8- القطاع الخاص: تخضع مؤسسات القطاع الخاص المختلفة للقانون والمساءلة.
- ب- الضمان القانوني ويتضمن ما يلي:
 - 1- الوصول إلى التشريع.
 - 2- الوصول إلى قرارات المحاكم.
 - 3- دقة ووضوح القوانين.
 - 4- استقرار القانون واتساقه.
 - 5- مراجعة التشريعات.
 - 6- مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.
- ج- الوقاية من سوء استخدام السلطة وتحتمل ما يلي:
 - 1- الضمانات القانونية
 - 2- تقديم السلطة التنفيذية أسباب كافية لقراراتها.
 - 3- المساواة أمام القانون وعدم التمييز وتحتمل ما يلي:
 - 1- مبدأ المساواة والالتزام.
 - 2- عدم التمييز.
 - 3- المساواة في القانون.
 - 4- المساواة أمام القانون.
 - هـ- الوصول إلى العدالة وتحتمل:
 - 1- الاستقلال والنزاهة.
 - 2- المحاكمة العادلة.
 - 3- العدالة الدستورية.

أكدت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016) على وجود عدة معيقات لتطبيق مبادئ سيادة القانون كالفساد الذي يؤدي إلى إساءة استعمال السلطة، وتتخذ قرارات لا تتماشى مع القانون. وفساد المنظومة القضائية كاملة من المعيقات أيضاً (عبدربه، 2017). وأشار زيف (2020) بأن كوفيد 19 عبارة عن أزمة عالمية لا بد أن يرافقها الحفاظ على سيادة القانون وكذلك حماية الحريات الأساسية؛ لأن الحكومات تعاملت مع أزمة كوفيد 19 بالوجود القوي للجهات الأمنية والشرطة وهذا يؤدي لظهور تحديات مختلفة: الاستخدام غير المبرر أحياناً للقوة وتجاوزاً لبعض حقوق الإنسان وفرض حالة الطوارئ.

واطّل الباحثان على مجموعة من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية بعضها دراسات عربية وأخرى أجنبية منها: أجرى ريسنجر (Reisinger,A,2018) دراسة هدفت إلى معرفة أشكال تعلم المهارات المدنية لتصبح مواطناً فاعلاً وصالحاً، تكونت أداة الدراسة من استبانة ومقابلات شخصية، وأجريت الدراسة في منطقة جيور في المجر، وزعت الاستبيانات على عينة عددها (254) مواطناً؛ ومقابلات مع (15) مواطناً صالحاً، ومن نتائج الدراسة أن أهم مصدر لاكتساب المهارات المدنية هي الأسرة ثم التعلم، ثم وسائل الإعلام، وأوصت الدراسة أن على المؤسسات التعليمية توفير أساليب تدريسية جديدة ومناهج دراسية قادرة على إعداد مواطنين فاعلين.

أجرى العميري ومحمد (2018) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة تضمين المفاهيم القانونية المطلوب توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات التربية القانونية المعاصرة وطبيعة المجتمع السعودي، ومعرفة تقديرات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمينها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بشقيه الوصفي التحليلي (تحليل المحتوى)، والوصفي المسمحي للمشاركين في الدراسة البالغ عددهم (208) فرداً في مدارس البنين والبنات الحكومية بجميع مراحل التعليم العام في مدينة جدة. واستخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات، وهما:

بطاقة تحليل المحتوى للكتب الدراسية (18 كتاب للطالب) لمادة الدراسات الاجتماعية والوطنية، واستبانة لتقديرات المعلمين، بعد أن تحقق للأداتين خصائص الصدق والثبات اللازم. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة توافر المفاهيم القانونية تختلف من مرحلة دراسية إلى أخرى وأهلاً غير متوازنة وغير كافية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام السعودي. وأن درجة تقدير المشاركين لأهمية المفاهيم القانونية وعدها (172) مفهوماً كانت (عالية جداً). وأوصت الدراسة بناءً مصفوفة المدى والتتابع للمفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في صفوف مراحل التعليم العام من الصنف الأول الابتدائي وحتى الصنف الثالث ثانوي.

أجرى العوضى والطلافحة (2019) دراسة هدفت إلى تعرف مدى تضمين مبادئ الدولة المدنية في كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للصفوف (الثامن والتاسع والعشر) في الأردن، واستخدم الباحثان منهج تحليل المحتوى؛ بالاستناد على قائمة ملزمة مكونة من ستة مبادئ للدولة المدنية واحتوى كل مبدأ على عدة جوانب بلغت (40) جانباً، وتم التتحقق من صدق الأداة وثباتها؛ وتكونت عينة الدراسة من كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا للصفوف (الثامن والتاسع والعشر) للعام الدراسي 2017/2018 للجزأين الأول والثاني؛ وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المبادئ تضمنها في الكتب الثلاثة هي: تعليم المواطنة ثم التعديلة السياسية، المشاركة السياسية، الديمقراتية، سيادة القانون وأخيراً الفصل بين السلطات، وأوصت الدراسة ضرورة الابتعاد عن الصياغات القانونية المجردة لمبادئ الدولة المدنية والتحول إلى وضعها في سياقات حياتية تفاعلية تشرك الطلبة في الفهم والتفسير والتحليل والتقويم.

أجرت الأشقر (2020) دراسة هدفها الكشف عن مفاهيم حقوق الإنسان والقيم في كتب التربية الوطنية والحياتية والعلوم في المرحلة الأساسية الدنيا؛ والتعرف على مدى اكتساب طلبة الصف الرابع الأساسي لها بفلسطين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والأسلوب الارتباطي، وتكونت عينة الدراسة من (8) كتب للتربية الوطنية والحياتية والعلوم للصفوف الأربع الأولى، واعتمدت على أدلة تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والحياتية والعلوم؛ واختبار لقياس مدى اكتساب الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان وكذلك مقياس القيم الاجتماعية والعلمية؛ أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلبة الصف الرابع الأساسي لمفاهيم حقوق الإنسان يعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور؛ وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلبة الصف الرابع الأساسي في القيم تعزى لمتغير الجنس؛ وحصلت الحقوق الصحية على أعلى النسب في مجال حقوق الإنسان في تلك الكتب، وحصلت القيم الاجتماعية على أعلى النسب في مجال القيم لتلك الكتب؛ وأوصت الدراسة بإعادة النظر في مناهج التربية الوطنية والحياتية والعلوم وإعادة بنائها في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان والقيم الاجتماعية والعلمية.

أجرى جيان (2020, Jiyān) دراسة هدفها معرفة حجم العلاقة الارتباطية واتجاهها بين كل من: التثقيف في مجال القانون، والمعرفة القانونية من خلال التعليم، والموقف من سيادة القانون، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، حيث وزعت على عينة الدراسة التي بلغ عددها (360) طالباً وطالبة من طلاب الجامعات في مقاطعة قوانغتشي في الصين، ومن نتائج الدراسة وجود ارتباط ايجابي بين التثقيف في مجال القانون والمعرفة القانونية؛ وكذلك وجود ارتباط بين المعرفة القانونية والموقف من سيادة القانون، وأوصت الدراسة بأهمية ترسیخ تعليم القانون المحلي لبناء موقف جيد تجاه سيادة القانون لدى الطالب لكي يمارسونها في الحياة اليومية، وضرورة تعاون وتشارك الأهل مع المدرسة في تثقيف الطلاب بالقانون.

تبين للباحثين بعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية:

1. قلة الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بمبادئ سيادة القانون اللازم تضمينها في الكتب المدرسية وبالاخص كتب الدراسات الاجتماعية، فجاءت هذه الدراسة كاسپام في الأدب التربوي المتعلق بمبادئ سيادة القانون اللازم تضمينها في الكتب المدرسية.
2. الدراسة الحالية حللت جميع كتب الدراسات الاجتماعية التي تدرس لجميع الصفوف والمراحل الدراسية سواء المرحلة الأساسية أو المرحلة الثانوية، في حين اختارت دراسة كل من: العوضى وطلافحة (2019)؛ والأشقر (2020) كتب التربية الوطنية فقط.
3. معظم الدراسات السابقة تناولت المهارات المدنية، ومبادئ الدولة المدنية وحقوق الإنسان كدراسة كل من: ريسنجر (2018)؛ والعوضى والطلافحة (2019)؛ والأشقر (2020)، بينما الدراسة الحالية تناولت مبادئ سيادة القانون التي تتضمن وتشمل جميع العناوين السابقة وهي من نتائج سيادة القانون.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أضحت مفهوم سيادة القانون من أكثر المفاهيم انتشاراً على الصعيد السياسي والقانوني والإعلامي على المستوى العالمي، زادت أهمية مبادئ سيادة القانون لأن ترسیخ مبادئ سيادة القانون في التفكير العقلي والسلوك المنظم للمواطنين تؤدي إلى ترسیخ التفكير العلمي الذي يؤدي إلى الإبداع والتقدير. وسيادة القانون من الأفكار الرئيسية التي أشار لها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في ورقته النقاشية السادسة (2016) "كل مواطن لديه حقوق راسخة يجب أن تسان، وسيادة القانون هي الضمان لهذه الحقوق والأدلة المثلثة لتعزيز العدالة الاجتماعية".

وواقع الحياة اليومية تشهد كثرة الدعاوى والشكاوى القضائية التي تسجل في المحاكم الأردنية النظامية والشرعية، والتي قد يكون من أحد أسبابها هو قلة المعرفة والإدراك بمبادئ سيادة القانون لدى أفراد المجتمع لعدم وجود مادة علمية أو وحدة دراسية تدرس للطلبة في جميع مراحلهم الدراسية متخصصة فقط بمبادئ سيادة القانون؛ وانتشار الواسطة والمحسوبيّة في واقع الحياة اليومية للمجتمع الأردني وغياب المفاهيم العميقّة للنزاهة ومكافحة الفساد في المناهج والكتب المدرسية ومنها كتب الدراسات الاجتماعية.

للاحظ الباحثان من منطلق عملهما في المجال التربوي غياب الدراسات التحليلية التي تتناول موضوع مبادئ سيادة القانون في مناهج الدراسات الاجتماعية الأردنية؛ التي هي أساس بناء المواطن الصالح، لاحظا كذلك أن توصيات آخر مؤتمر للتطوير التربوي الذي عقده وزارة التربية والتعليم عام (2015) لم يتم الإشارة فيها إلى أهمية ترسیخ مبادئ سيادة القانون لدى المتعلمين من خلال مناهج الدراسات الاجتماعية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتغطي جانباً من هذا الغياب حول مبادئ سيادة القانون في المناهج المدرسية، من خلال تطوير قائمة بمبادئ سيادة القانون التي تؤسس قواعد دولة القانون، ومن ثم تحديد مدى تضمين كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن لمبادئ سيادة القانون، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما درجة تضمين كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن لمبادئ سيادة القانون؟
- 2- ما مساحة مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟
- 3- هل تختلف درجة تضمين مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا باختلاف مستوى الصف؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- بناء قائمة بمبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن.
- التعرف إلى درجة تضمين ومساحة مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن.
- التعرف إلى الاختلاف في درجة تضمين مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية باختلاف مستوى الصف.

أهمية الدراسة

اكتسبت هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

الأهمية النظرية ممثلة بما يلي:

1- أهمية المشكلة التي تبحثها حيث أنها من القضايا الحساسة والعالمية في القرن الحادي والعشرين وقاعدة أساسية في إرساء فكرة دولة القانون في عقول الطلبة من خلال مناهج المدرسية.

2- هي من أولى الدراسات في الأردن – في حدود علم الباحثين – التي تتناول مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن، وبذلك تردد الدراسات التربوية في هذا المجال.

الأهمية العملية ممثلة بما يلي:

1- إفادة مخطط ومؤلف المناهج الدراسية لتضمين مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية؛ مما يسهم في تطويرها وتحديدها وتجويدها.

4- قد يستفاد من نتائج هذه الدراسة في دراسات أخرى لعقد مقارنات بين كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن وكتب الدراسات الاجتماعية في دول أخرى، مع تفسير سبب ذلك التباين أو التشابه.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

فيما يلي مجموعة من التعريفات للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة:

تحليل محتوى: عَرَفَهُ اللقاني والجمل (1999: 145) بأنه: "أسلوب يستخدم بجانب أساليب أخرى لتقديم المناهج من أجل تطويرها، ويعتمد على تحديد أهداف التحليل ووحدة التحليل للتوصيل إلى مدى شيوخ ظاهرة أو فكرة أو أكثر، وبالتالي تكون نتائج هذه العملية إلى جانب ما يتم الحصول عليه من نتائج من خلال أساليب أخرى تحدد اتجاه التطوير مستقبلاً".

ويعرف إجرائياً: هو التحليل الوصفي الكمي لمحتوى كتب الدراسات الاجتماعية المقررة لطلاب المرحلة الأساسية العليا، في المملكة الأردنية الهاشمية للعام الدراسي 2021/2022 في ضوء مبادئ سيادة القانون، باستخدام وحدة الكلمة ووحدة التحليل.

كتب الدراسات الاجتماعية: عرفها الطيطي (2002: 15) بأنها: "الدراسات التي تُعنى بالإنسان وتفاعلاته مع بيئته الاجتماعية والمهارات وألوان النشاط الالزمة للفرد لكي يصبح فعالاً بوصفه شخصاً وعضوًا في جماعات مختلفة، وتتناول علاقات الكائنات البشرية – رجالاً ونساء وأطفالاً – بعضها ببعضها الآخر، وكذلك علاقتها بالبيئة الطبيعية التي تعي وتعمل وتلعب فيها".

وتعزف إجرائياً بأنها المقررات الدراسية التي تُدرس في المرحلة الأساسية في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية تحت مسميات (الجغرافيا، والتاريخ، والتربية الوطنية والمدنية)، وعددتها(18) كتاباً، من الصف الثامن الأساسي والصف التاسع الأساسي والصف العاشر الأساسي)، للجزأين الأول والثاني، وهي التي سيتم تحليلها.

مبادئ سيادة القانون تعزف إجرائياً أنها المبادئ الخاصة بسيادة القانون المتعارف عليها دولياً، وهي المقياس الدولي لحضر الدول وتقديمها وستخدم كأداة ضغط سياسي على صعيد الخطاب السياسي والقانوني والإعلامي، وهي القواعد الأساسية لدولة القانون التي تم تحديدها اعتماداً على الأدب النظري لتشكل الأداة التي سيتم تحليل الكتب من خلالها.

المرحلة الأساسية العليا: هي إحدى المراحل الدراسية وفق السلم التعليمي في وزارة التربية والتعليم الأردنية التي تبدأ من الصف الثامن الأساسي وتنهي مع الصف العاشر الأساسي.

محددات الدراسة وحدودها

من الممكن تعميم نتائج هذه الدراسة في ضوء الحدود والمحددات الآتية: 1- اقتصرت هذه الدراسة على تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية) للجزأين الأول والثاني وعددتها (18) كتاباً؛ والمقرر تدريسيها لطلبة المرحلة الأساسية العليا (الصف الثامن الأساسي والصف التاسع الأساسي والصف العاشر الأساسي) في الأردن باستخدام أداة التحليل التي أعدها الباحثان.

2- اقتصرت أداة الدراسة التي طورها الباحثان مع التزامها بدرجات الصدق والثبات.

3- تم تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسي 2021/2022.

4- وضوح مبادئ سيادة القانون لدى المحللين مما انعكس على دقتهم في تحليل عينة الدراسة.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة وعيتها

تكون مجتمع الدراسة من كتب الدراسات الاجتماعية وتشمل (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية، والتربية الاجتماعية والوطنية وتاريخ الأردن، وتاريخ العرب والعالم) للجزأين الأول والثاني وعددها (52) كتاباً، بينما شملت عينة الدراسة كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية) للجزأين الأول والثاني وعددتها (18) كتاباً؛ والمقرر تدريسيها لطلبة المرحلة الأساسية العليا (الصف الثامن الأساسي والصف العاشر الأساسي) في الأردن في العام الدراسي 2021/2022؛ واختيرت عينة الدراسة؛ لأن هذه المرحلة انتقالية بين المرحلة الأساسية الدنيا والمرحلة الثانية.

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن.

أداة الدراسة

قام الباحثان بتطوير أداة التحليل الخاصة بهذه الدراسة باتباع الخطوات التالية:

1- الاطلاع على الأدب النظري التربوي، والدراسات السابقة لدراسة الجراح وأخرون(2019)، وتم اعتماد القائمة المرجعية لمعايير سيادة القانون التي وضعها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016). وتم إضافة مبادئ فرعية لسيادة القانون تتناسب وتبيّن من

القائمة المرجعية أو المعايير الرئيسية لسيادة القانون التي وضعها اللجنة الأوروبية للديمقراطية، وتتألفت أداة التحليل من قسمين هما:

القسم الأول: البيانات الأولية الخاصة بكتب الدراسات الاجتماعية المراد تحليلها وتشمل (الصف، اسم الكتاب، وسنة طبعة الكتاب).

القسم الثاني: خمسة مجالات رئيسية تمثل المعايير الرئيسية لسيادة القانون وهي (الشرعية، الضمان القانوني، الوقاية من سوء استخدام السلطة، المساواة أمام القانون وعدم التمييز، الوصول إلى العدالة)، (54) مبدأ من مبادئ سيادة القانون موزعة على النحو الآتي:

المجال الأول الشرعية وتشتمل على (24) مبدأ من مبادئ سيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (24-1).

المجال الثاني الضمان القانوني وتشتمل على (11) مبدأ من مبادئ سيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (25-35).

المجال الثالث الوقاية من سوء استخدام السلطة وتشتمل على (3) مبادئ لسيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (36-38).

المجال الرابع المساواة أمام القانون وعدم التمييز وتشتمل على (5) مبادئ لسيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (39-43).

المجال الخامس الوصول إلى العدالة وتشتمل على (11) مبدأ من مبادئ سيادة القانون وأرقامها في أداة التحليل (54-44).

حيث تم التحليل بحسب التكرارات والنسبة المئوية، والمساحة، ودرجة التضمين لكل مبدأ من مبادئ سيادة القانون، وكذلك لكل مجال لوحده.

وتم تقدير درجة التضمين حسب النسبة المئوية للتكرارات واعتمد الباحثين (20) كمحك للحكم على درجة التضمين، حيث استخدمت القيم التالية لوصف درجة التضمين:

- 1- تكون درجة التضمين منخفضة جداً إذا كانت نسبة التكرارات (0% - 20%).
- 2- تكون درجة التضمين منخفضة إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 20% - 40%).
- 3- تكون درجة التضمين متوسطة إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 40% - 60%).
- 4- تكون درجة التضمين مرتفعة إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 60% - 80%).
- 5- تكون درجة التضمين مرتفعة جداً إذا كانت نسبة التكرارات (أكبر 80% - 100%).

صدق الأداة:

تحقق الباحثان من الصدق الظاهري (صدق المحتوى) لأداة التحليل الخاصة بالدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين وعددهم عشرة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من جامعة مؤتة في تخصصات: (المناهج وأساليب التدريس، والعلوم السياسية، والقانون العام، والقانون الخاص)، وعدد من المشرفين التربويين من مديرية التربية والتعليم لمنطقة الكرك في تخصصات: (التاريخ، والجغرافيا، والشريعة الإسلامية). وطلب من المحكمين التحقق من الصدق الظاهري لأداة التحليل، وكانت آراء المحكمين إيجابية تجاه أداة التحليل ككل، مع إبداء بعض الملاحظات والمفروضات على عدد من المبادئ، حيث أخذت ملاحظاتهم بالاعتبار، وتم إجراء التعديلات المقترنة، من تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، وتم إعادة صياغة المبدأ رقم (33) لتناسب مع مجالها، وتم إعادة ترتيب بعض المبادئ وإدراجهما ضمن المجال الأكثر تمثيلاً لها مثل: المبدأ رقم (46) والمبدأ رقم (37) والمبدأ رقم (8)، وأضيف (3) مبادئ جديدة وهي (45، 46، 36)، ولم يجد أي محكم ملاحظة لحذف أي مبدأ، وأعدوها كافية وتلمن بمبادئ سيادة القانون، وهكذا أصبحت أداة التحليل بعد التحكيم مكونة من (5) مجالات، و(54) مبدأ من مبادئ سيادة القانون. ثبات الأداة:

تحقق الباحثان من ثبات أداة التحليل من خلال إجراء تحليل لعينة من كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن لدرجة تضمينها لمبادئ سيادة القانون مرتين؛ حيث تم تكليف باحث آخر لديه خبرة في الموضوع لإجراء التحليل لعينة الدراسة نفسها التي حللت من قبل الباحثين وتم مقارنة تحليله بتحليل الباحثين وتم استخدام وحدة تحليل الكلمة ملاءمتها هدف الدراسة.

تم حساب معامل الثبات من خلال موصفيه لمعالجة عادلة هولستي الآتية:

$$\text{درجة الثبات} = \frac{\text{عدد الفقرات المتفق عليه}}{\text{عدد (المبادئ المتفق عليها + المبادئ المختلف عليها)}} \times 100$$

وبلغت نسبة معامل الثبات (88,89%) واعتبرت هذه القيمة عالية ومقبولة للحكم على ثبات أداة التحليل واستخدامها في الدراسة الحالية.

خطوات إجراء الدراسة

- 1- تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها.
- 2- مراجعة الأدب النظري المعاصر والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحديد مبادئ سيادة القانون.
- 3- اعتماد القائمة المرجعية لمعايير سيادة القانون التي وضعتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) (2016) ليتم استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن من خلالها.. وتم بناء المبادئ الفرعية التي تمثل وتبنيت من القائمة المرجعية لسيادة القانون من قبل الباحثان.
- 4- إعداد أداة التحليل الخاصة بالدراسة الحالية بصورةها الأولية.
- 5- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد الطبعات المعتمدة.
- 6- التأكد من الصدق الظاهري (المحتوى) لأداة التحليل من خلال عرضها على لجنة المحكمين.
- 7- إعداد أداة التحليل بصورةها المائية بعد إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون.
- 8- تحديد وحدة التحليل المستخدمة في الدراسة وهي (الكلمة).
- 9- التأكد من ثبات أداة التحليل من خلال إجراء التحليل مرتين.
- 10- تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية في الأردن وهي: (الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والمدنية)، للجزأين الأول والثاني وعددتها (18) كتاباً، بالاعتماد على أداة التحليل الخاصة بالدراسة.

11- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

12- كتابة التوصيات المناسبة في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج.

المعالجة الإحصائية

استخدم الباحثان طرائق إحصائية وصفية لمعالجة بيانات هذه الدراسة، حيث تم حساب كل من: (عدد التكرارات، والنسبة المئوية، وعدد الصفحات، والمساحة، ودرجة التضمين لمبادئ سيادة القانون التي عددها (54) وكذلك لمجالات التي عددها (5)).

تم حساب معامل الثبات لأداة التحليل من خلال معادلة هولستي

نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن، وبناءً على التحليلات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشته:

السؤال الأول: ما درجة تضمين كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن لمبادئ سيادة القانون؟

للهجابة عن السؤال استخرجت التكرارات والنسبة المئوية وعدد الصفحات والمساحة ودرجة التضمين لكل مجال ومبدأ من مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ، التربية الوطنية والمدنية) لصفوف المرحلة الأساسية العليا (الثامن والتاسع والعالى) والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (1) التكرارات والنسبة المئوية والمساحة ودرجة التضمين لمبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية، التاريخ) للمرحلة الأساسية العليا الصنفوف (الثامن والتاسع والعالى)

الرتبة	الكتاب	المبادئ	الصف العاشر												الصف التاسع												الرتبة
			المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	الرتبة	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	الرتبة	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	الرتبة	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	الرتبة	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	الرتبة	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية		
1	جزرانيا	1- يشير المحتوى أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة تكون متوافقة مع القانون ويعمل به	مليون	1	٪9,09	1	مليون	3	٪4,29	3	مليون	1	٪1,92	3	مليون	3	٪2,80	3	مليون	1	٪2,03	3	مليون	3	٪4,23	3	مليون
2	جزرانيا	2- يتضمن المحتوى الإشارة إلى المرامحة الضابطية والمدنية لإجراءات وقرارات السلطة التنفيذية.	مليون	3	٪2,34	3	مليون	5	٪5,47	7	مليون	1	٪0,58	1	مليون	1	٪3,45	1	مليون	2	٪2,82	2	مليون	4	٪5,63	4	مليون
3	جزرانيا	3- يبين المحتوى أن التربية الوطنية والدينية الصالحة المنوحة للمؤسسات الحكومية محددة وفق القانون.	مليون	3	٪1,16	3	مليون	1	٪2,34	3	مليون	1	٪0,64	1	مليون	1	٪0,93	1	مليون	1	٪0,68	1	مليون	2	٪2,82	2	مليون
4	جزرانيا	4- يتضمن المحتوى مفهوم سيادة القانون	مليون	2	٪1,56	2	مليون	1	٪1,56	2	مليون	1	٪1,74	1	مليون	1	٪10,34	3	مليون	6	٪4,05	9	مليون	9	٪8,41	7	مليون
5	جزرانيا	5- يشير المحتوى أنه لدى التربية الوطنية والمدنية موظفي القطاع العام إن بالتصريف ضمن حدود الصالحات المخولة لهم.	مليون	1	٪0,78	1	مليون	1	٪0,58	1	مليون	1	٪0,64	1	مليون	1	٪0,93	1	مليون	1	٪0,68	1	مليون	1	٪1,43	1	مليون
6	جزرانيا	6- يبين المحتوى أنه عدد تفريض بعض الصالحات العامة لقطاع الخاص ترضي انتصارات المبادئ طبقاً للقانون.	مليون	-	0	0	مليون	3	٪2,34	3	مليون	1	0	0	مليون	1	0	0	مليون	1	٪1,41	1	مليون	1	٪0,68	1	مليون
7	جزرانيا	7- يشير المحتوى أن على المؤسسات الحكومية العامة حماية حقوق الأشخاص للأفراد بعد تفريض بعض الصالحات القطاع الخاص.	مليون	1	٪0,58	1	مليون	3	٪2,34	3	مليون	1	٪0,78	1	مليون	1	٪0,78	1	مليون	1	٪0,78	1	مليون	1	٪0,58	1	مليون

الصف العاشر	الصف التاسع	الصف الثامن						الكتاب	المبادئ
		الصف العاشر	الصف التاسع	الصف الثامن	الصف السابعة	الصف السادسة	الصف الخامس		
درجة التعمين	المساحة الصنفات	النسبة المئوية التعمين	الكتاب	المبادئ					
مماضية	مماضية	%0,70	1	%9,09	1	%0,78	1	%20	1
مماضية	مماضية	%0,78	1	%67,14	5	%5,13	8	%17,76	19
مماضية	مماضية	%5,78	10	%13,28	17	%2,91	5	%31,03	9
مماضية	مماضية	%1,56	2	%55,71	1	%0,78	1	%20	1
مماضية	مماضية	%1,56	2	%95,71	4	%1,28	2	%2,80	3
مماضية	مماضية	%2,89	5	%67,03	9	-	-	%0,68	1
-	-	0	0	0	0	-	-	%6,45	6
مماضية	مماضية	%0,78	1	%61,43	1	-	-	%7,04	5
-	-	-	-	-	-	-	-	%0,68	1
مماضية	مماضية	%1,16	2	%61,56	2	%1,16	2	%10,34	3
-	-	-	-	-	-	-	-	%2,03	3
مماضية	مماضية	%5,78	10	11,72	15	-	-	%6,53	4
مماضية	مماضية	-	0	0	0	%2,86	2	%1,35	2
مماضية	مماضية	%1,56	2	%62,34	3	%1,92	3	%66,54	7
مماضية	مماضية	%0,70	1	%9,09	1	-	-	%2,82	2
مماضية	مماضية	%4,69	6	%10	7	%8,33	13	%27,105	29
مماضية	مماضية	%2,89	5	%66,25	8	-	-	%0,68	1
-	-	-	-	-	-	-	-	%1,76	3
-	-	-	-	-	-	-	-	%6,04	5
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

وظهر في الجدول (1) أن المبدأ (14) الذي نصه "يشير المحتوى أن القوانين تدعم الحصول على الحقوق المختلفة" احتل المرتبة الأولى بعدد التكرارات والتي بلغت (29) تكراراً وبنسبة مئوية 27.11% وكانت درجة التضمين منخفضة، ومساحته من عدد صفحات الكتاب بلغت 8.33% وبالتحديد في كتاب التربية الوطنية والمدنية لصف التاسع الأساسي. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن مخططي منهاج التربية الوطنية لصف التاسع الأساسي على وجه الخصوص يرون أنه لابد من توعية هذه الفئة العمرية بأن القوانين ليست تقيد لحريات الأفراد وإنما العكس بل هي الداعم الأول والأساس للحصول على الحقوق على اختلاف أنواعها، وقد يكون مخططو المناهج قد رأوا الخصائص النمائية لهذه الفئة العمرية من حيث الرغبة بالاستقلالية والحرية والاندفاع والمغامرة بخوض التجارب المختلفة، وبالتالي تتم المواءمة بين خصائص تلك المرحلة وضبطها وتنظيمها من خلال التذكير المستمر لهم بوجود قوانين مختلفة تضمن لهم اكتساب حقوقهم المختلفة دون أن يغامروا بالحصول وإرجاع حقوقهم من الآخرين بأنفسهم وبالقوة. ولوحظ في الجدول السابق أن (11) مبدأ لم تكرر ولا مرة في أي من الكتب الثلاثة أو الصنوف الثلاثة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم وجود قائمة مرجعية لدى مخططي مناهج الدراسات الاجتماعية لمبادئ سيادة القانون التي يجب أن تتضمنها كتب الدراسات الاجتماعية، وعدم التخطيط الجيد والمتناقض بين مؤسسات الدولة المختلفة للوصول الفعلي وال حقيقي إلى دولة القانون التي تسعى غالبية دول العالم للوصول لها: لأنها الضمانة الأساسية لتقديم ورفاهاية شعوبها.

ثانياً: السؤال الثاني: ما مساحة مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن؟
لليجاية عن السؤال الثاني استخرجت التكرارات والنسبة المئوية وعدد الصفحات ودرجة التضمين لكل مجال من مجالات مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية (الجغرافيا، التاريخ، التربية الوطنية والمدنية) لصفوف المرحلة الأساسية العليا (الثامن والتاسع والعشر) والجدول (2) يوضح ذلك

الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية والمساحة ودرجة التضمين لمجالات سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية، التاريخ) في الأردن للمرحلة الأساسية العليا

الصف العاشر					الصف التاسع					الصف الثامن					كتب الدراسات الاجتماعية	المجالات
درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	النحو	النحو	النسبة المئوية	عدد الصفحات	النحو	النحو	النسبة المئوية	عدد الصفحات	النحو	النسبة المئوية	النحو		
متوسطة	4.23	6	54.55	6	متوسطة	2.34	3	60	3	0.65	1	50	1	جغرافيا	المجال الأول (الشرعية)	
متوسطة	21.08	27	48.57	34	مرتفعة	29.47	46	75.70	81	23.65	35	45.16	42	التربية الوطنية والمدنية		
مرتفعة	30.66	54	60.92	78	مرتفعة	8.7	10	75.86	22	7.06	12	68	17	التاريخ		
درجة التضمين:					المساحة الكلية: 194					المجموع الكلي لعدد الصفحات: 194					النتيجة الكلية للمجال	
متوسطة	3.52	5	45.45	5	منخفضة	1.56	2	40	2	0	0	0	0	جغرافيا	المجال الثاني (الضمان) (القانوني)	
منخفضة جداً	5.47	7	15.71	11	منخفضة جداً	6.41	10	10.28	11	10.14	15	30.11	28	التربية الوطنية والمدنية		
منخفضة جداً	10.41	18	26.57	34	منخفضة جداً	0.58	1	3.45	1	1.18	2	8	2	التاريخ		
درجة التضمين:					المساحة الكلية: 80					المجموع الكلي لعدد الصفحات: 80					النتيجة الكلية للمجال	
0	0	0	0		0	0	0	0		0	0	0	0	جغرافيا	المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة)	
	0	0	0	0	منخفضة جداً	0.64	1	0.93	1	2.70	4	4.30	4	التربية الوطنية والمدنية		
منخفضة جداً	2.89	5	6.25	8										التاريخ		
درجة التضمين:					المساحة الكلية: 10					المجموع الكلي لعدد الصفحات: 10					النتيجة الكلية للمجال	
														جغرافيا	المجال الرابع (المساواة أمام القانون وعدم التمييز)	
منخفضة	13.28	17	34.29	24	منخفضة جداً	7.05	11	11.21	12	6.08	9	10.75	10	التربية الوطنية والمدنية		
منخفضة جداً	1.16	2	2.34	3						0.59	1	4	1	التاريخ		

درجة التضمين	المساحة	الصف العاشر				الصف التاسع				الصف الثامن				كتب الدراسات الاجتماعية	المجالات	
		عدد الصفحات	النسبة المئوية	النكرارات	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	النكرارات	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	النكرارات		
درجة التضمين:										المجموع الكلي لعدد الصفحات: 40				النتيجة الكلية للمجال		
منخفضة جداً	%0,78	1	%1,43	1						متوسطة	%0,65	1	%50	1	الجغرافيا	المجال الخامس (الوصول إلى العدالة)
منخفضة جداً	%2,31	4	%3.91	5						منخفضة جداً	%4,73	7	%9,68	9	التربية الوطنية والمدنية	
درجة التضمين:										المجموع الكلي لعدد الصفحات: 18				النتيجة الكلية للمجال		
المساحة الكلية: 100										المجموع الكلي لعدد صفحات جميع المجالات: 342						

الجدول (3) مساحة مجالات مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية والمدنية، التاريخ) في الأردن للمرحلة الأساسية العليا (الثامن الأساسي – العاشر الأساسي)

العاشر الأساسي	الحادي عشر	الحادي عشر			الثامن الأساسي			الثامن الأساسي			كتب الدراسات الاجتماعية	المجالات		
		المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية				
%4,23	6	%2.34	3	%0,65		1					الجغرافيا	المجال الأول (الشرعية)		
%21,08	27	%29.47	46	%23,65		35					التربية الوطنية والمدنية			
%30,66	54	%8.7	10	%7,06		12					التاريخ			
عدد صفحات المجال الأول: 194 المساحة الكلية للمجال: 56.73														
%3,52	5	%1,56	2								الجغرافيا	المجال الثاني (الضمان القانوني)		
%5,47	7	%6,41	10	%10,14		15					التربية الوطنية والمدنية			
%10,41	18	%0,58	1	%1,18		2					التاريخ			
عدد صفحات المجال الثاني: 80 المساحة الكلية للمجال: 23.39														
											الجغرافيا	المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة)		
		%0,64	1	%2,70		4					التربية الوطنية والمدنية			
%2,89	5										التاريخ			
عدد صفحات المجال الثالث: 10 المساحة الكلية للمجال: 2.92														
											الجغرافيا	المجال الرابع (المساواة أمام القانون وعدم التمييز)		
13.28	17	%7,05	11	%6,08		9					التربية الوطنية والمدنية			
%1.16	2					1					التاريخ			
عدد صفحات المجال الرابع: 40 المساحة الكلية للمجال: 11.70														
%0,78	1			%4,73		7					التربية الوطنية والمدنية	المجال الخامس (الوصول إلى العدالة)		
%2,31	4			%2,94		5					التاريخ			
عدد صفحات المجال الخامس: 18 المساحة الكلية للمجال: 5.26														
المساحة الكلية لجميع المجالات: 100														

يتضح من نتائج الجدول (3) أن المجال الأول (الشرعية) احتل المرتبة الأولى في نسبة مساحة تضمين مجالات مبادئ سيادة القانون وذلك في مبحث التاريخ للصف العاشر الأساسي، حيث بلغت نسبة مساحة التضمين للمجال %30.66؛ وقد يعزى ذلك أن كتاب التاريخ يحتوي عدداً من المواضيع التي تتعلق بتأسيس إمارة شرق الأردن فكان لابد من التطرق لعدد من الممارسات السياسية والقانونية لضمان تأسيس الدولة الأردنية على أسس ثابتة كالدستور والسلطة التشريعية.

وتبيّن أيضاً من الجدول أن المجال الثاني (الضمان القانوني) كان أقل مجالات مبادئ سيادة القانون نسبة مساحة حيث بلغت %0.58 في كتاب التاريخ للصف التاسع، وقد يعزى ذلك أن هذا المجال اشتمل على عدد قليل من مبادئ سيادة القانون قد يكون بسبب عدم وجود مصروفه تتابع لمبادئ سيادة القانون لدى مخططي ومصممي مناهج الدراسات الاجتماعية وهذا سبب عدم وجود التوازن في توزيع مبادئ سيادة القانون على مختلفة

كتب الدراسات الاجتماعية وعلى مختلف الصنوف الدراسية، وقد يكون بسبب اعتبار مبادئ ذلك المجال تتعلق فقط بالمتخصصين بالقانون في الجامعات وليس طلاب المدارس المستهدفين بها.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها: هل تختلف درجة تضمين مبادئ سيادة القانون المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الأساسية العليا باختلاف مستوى الصنف؟

الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية والمساحة ودرجة التضمين لمجالات سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية

(الجغرافيا، التربية الوطنية، التاريخ) للمرحلة الأساسية العليا الصنوف (الثامن والتاسع والعشر)

الصف الثامن					الصف التاسع					الصف العاشر					كتب الدراسات الاجتماعية	المجالات		
درجة التضمين للمجال	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	النوع	التكارات	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	النوع	التكارات	درجة التضمين	المساحة	عدد الصفحات	النسبة المئوية	النوع	التكارات	
متوسطة	%0,65	1	%50	1	متوسطة	%2.34	3	%60	3	متوسطة	%4,23	6	%54,55	6	الجغرافيا	المجال الأول (الشرعية) ال التربية الوطنية والدينية		
متوسطة	%23,65	35	%45,16	42	مرتفعة	%29,47	46	%75,70	81	متوسطة	%21,08	27	%48,57	34	التاريخ			
مرتفعة	%7,06	12	%68	17	مرتفعة	%8,7	10	%75,86	22	مرتفعة	%30,66	54	%60,92	78				
284 %56,91				60					106						118	المجموع		
	0	0	0	0	منخفضة	%1,56	2	%40	2	متوسطة	%3,52	5	%45,45	5	الجغرافيا	المجال الثاني (الضمان القانوني) ال التربية الوطنية والدينية		
منخفضة	%10,14	15	%30,11	28	منخفضة جداً	%6,41	10	%10,28	11	منخفضة جداً	%5,47	7	%15,71	11				
منخفضة جداً	%1,18	2	%8	2	منخفضة جداً	%0,58	1	%3,45	1	منخفضة جداً	%10,41	18	%26,57	34	التاريخ			
94 %18,84				30					14						50	المجموع		
	0	0	0	0		0	0	0	0		0	0	0	0	0	الجغرافيا	المجال الثالث (الوقاية من سوء استخدام السلطة)	
منخفضة جداً	%2,70	4	%4,30	4	منخفضة جداً	%0,64	1	%0,93	1		0	0	0	0	0	0	ال التربية الوطنية والدينية	
	0	0	0	0		0	0	0	0	منخفضة جداً	%2,89	5	%6,25	8	التاريخ			
13 %2,61				4					1							8	المجموع	
	0	0	0	0		0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	الجغرافيا	المجال الرابع (المساواة أمام القانون وعدم التمييز)
منخفضة جداً	%6,08	9	%10,75	10	منخفضة جداً	%7,05	11	%11,21	12	منخفضة جداً	13,28	17	%34,29	24	ال التربية الوطنية والدينية			
منخفضة جداً	%0,59	1	%4	1	منخفضة جداً	%2,32	4	%20,69	6	منخفضة جداً	%1,16	2	%2,34	3	التاريخ			
56 11,22				11					18						27	المجموع		
متوسطة	%0,65	1	%50	1		0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	الجغرافيا	المجال الخامس (الوصول إلى العدالة)
منخفضة جداً	%4,73	7	%9,68	9	منخفضة جداً	%1,28	2	%1,87	2	منخفضة جداً	%0,78	1	%1,43	1	ال التربية الوطنية والدينية			
منخفضة جداً	%2,94	5	%20	5		0	0	0	0	منخفضة جداً	%2,31	4	%3,91	5	التاريخ			
52 %10,42				26					20						6	المجموع		
			%26,25	131				%31,86	159				%41,99	209	المجموع الكلي لكل صنف			

يتضح من نتائج الجدول (4) أن كتب الدراسات الاجتماعية للصف العاشر الأساسي احتلت المرتبة الأولى بعدد التكرارات والتي بلغت (209)، وبنسبة مئوية بلغت (41.99%) ودرجة تضمين متوسطة ويعزى ذلك إلى أن كتب الدراسات الاجتماعية للصف العاشر الأساسي تحتوي على بعض المواضيع التي لها علاقة بدولة القانون وخاصة كتاب التربية الوطنية والمدنية، اهتمام مطوري المناهج على كتاب عاشر كون الصنف العاشر نهاية

المرحلة الأساسية العليا؛ بينما احتلت كتب الدراسات الاجتماعية للصف الثامن الأساسي على أقل عدد تكرارات وبلغت (131) تكراراً وبنسبة متوجهة (26.25%) ودرجة تضمين منخفضة ويعزى ذلك لعدم وجود موضوعات تتعلق بدولة القانون التي تنشأ بفعل تطبيق مبادئ سيادة القانون، وعدم وجود مصروفه تتبع لمبادئ سيادة القانون التي يجب إكساها للطلاب خلال مراحل دراستهم المختلفة.

الوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يوصي الباحثين بما يأتي:

- 1- تطوير تأليف كتب الدراسات الاجتماعية، لبناء أفراد قادرين على معرفة وفهم مبادئ سيادة القانون لتأسيس دولة القانون.
- 2- إجراء المزيد من الدراسات المشابهة لهذه الدراسة لمراحل دراسية أخرى.
- 3- تضمين مبادئ سيادة القانون في كتب الدراسات الاجتماعية لجميع الصنوف بشكل متوازن.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن الحسين، ع. (2016). الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون أساس الدولة المدنية. <https://rhc.jo/ar/media>.
الأشرق، أ. (2020). مفاهيم حقوق الإنسان والقيم في كتب التربية الوطنية والحياتية والعلوم ومدى اكتساب طلبة المرحلة الأساسية الدنيا لها بفلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

报 告，ع. (2004). سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. <https://www.ictj.org/sites/default/files/UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf>

الجراح، ع.، بني دومي، ح.، الصقرات، خ.، العمري، ع.، القرالة، ب.، والهويمل، ع. (2019). التقرير العام لتحليل مجالات حقوق الإنسان في الكتب الفلسطينية (اللغة العربية، الدراسات الاجتماعية، التربية الإسلامية، التربية المسيحية، الرياضيات، العلوم). المؤسسة العربية الأوروبية للتدريب والبحث والتعليم العالي.

الجرف، ط. (1980). *الجرائم العامة*. القاهرة: مطبعة الهبة.

خالد، م. (2017). سيادة القانون. مجلة هدى الإسلام، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، الأردن، 62(2)، 37-30.

زعيم، إ. (2003). القضاء وسيادة القانون. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، المعهد العالي للقضاء، المغرب، 50، 47-58.

زيفي، أ. (2020). كوفيد 19 وسيادة القانون. <https://unicbeirut.org/ar/node/2823>

الشعبي، أ. (2005). *وثيقة المدينة المنورة المضمون والدلال*. الدوحة: دار الكتب القطرية.

الطيطي، م. (2002). الدراسات الاجتماعية طبيعتها أهدافها طرائق تدريسها. عمان: دار المسيرة للبحوث القانونية والاقتصادية.

عبدربه، ع. (2017). دور الأمم المتحدة في تعزيز مبدأ سيادة القانون على الصعديين الوطني والدولي. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، (2)، 741-1101.

العميري، ف.، محمد، ف. (2018). المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي. مجلة سلوك، الجنائر، 5(6)، 108-147.

العوضي، إ.، والطلافيحة، ح. (2019). مدى تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية في المرحلة الأساسية العليا في الأردن لمبادئ الدولة المدنية. دراسات: العلوم التربوية، 46(3)، 675-689.

قاسم، م. (2002). مبادئ القانون المدخل إلى القانون - الالتزامات. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية). (2016). قائمة معايير سيادة القانون.

اللقاني، أ.، والجمل، ع. (1999). *معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس*. (ط2). القاهرة: عالم الكتب.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لواضعي السياسات مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (2019). تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم: دليل لواضعي السياسات.

نعمه، ع. (1976). *إطار الشرعية الإسلامية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، إدارة المناهج والكتب المدرسية. (2013). *الإطار العام والمتطلبات العامة والخاصة لمنهاج التربية الاجتماعية والوطنية*. عمان، الأردن: مطبعة رغدان.

References

Holy Quran

Abed Rabbo, A. (2017). The role of the United Nations in promoting the principle of the rule of law at the national and international levels. *Journal of the Faculty of Law for Legal and Economic Research, University of Alexandria, Faculty of*

- Law, (2), 741-1101.
- Al-Amiri, F., & Muhammad, F. (2018). Legal concepts in public education social and national studies textbooks in light of the requirements of legal education and the nature of Saudi society. *Suluk Journal, Algeria*, 5(6), 108-147.
- Al-Ashqar, A. (2020). *Concepts of human rights and values in national education books Life, science and extent Basic Minimum Students 'Acquisition in Palestine*. Unpublished master's degree, Faculty of Education, Al-Aqsa University, Gaza Palestine.
- Al-Awadi, I., & Al-Talafha, H. (2019). The extent to which the books of national and civic education in the upper basic stage in Jordan include the principles of the civil state. *Dirasat: Educational Sciences*, 46(3), 675- 689.
- Al-Jarf, T. (1980). *Public freedoms*. Cairo: Al-Nahda Press.
- Al-Jarrah, Abd., Bani Doumi, H., Al-Saqrat, Kh., AlOmari, O., Al-Qarala, B., and Al-Huwaimel, O. (2019). *General report for analyzing the fields of human rights in Palestinian books (Arabic language, social studies, Islamic education, Christian education, mathematics, science)*. The Arab-European Foundation for Training, Research and Higher Education.
- Al-Shuaibi, A. (2005). *Medina's document is content and connotation*. Doha: Book House country.
- Al-Tatiti, M. (2002). *Social studies are of a nature whose objectives are their teaching methods*. Amman: Al-Masirah Publishing and Distribution House.
- European Commission for Democracy through Law (Venice Commission). (2016). List of sovereignty standards Law.
- Godson, R. (2000). Guide to developing a culture of lawfulness. *Trends in Organized Crime*, 5(3), 91-102.
- Ibn al-Hussein, Abd. (2016). Discussion paper VI: The rule of law is the foundation of the State civil. <https://rhc.jo/ar/media>.
- Jiyan, W. A. N. G. (2020). A study on the effect of law education on attitude toward rule of law based on the perspective of legal knowledge. *Revista de Cercetare și Intervenție Socială*, (69), 357-370.
- Khaled, M. (2017). Rule of law. *Huda al-Islam Journal, Ministry of Awqaf, Islamic Affairs and Holy Sites, Amman, Jordan*, 62 (2), 30-37,
- Laqani, A., & Al-Jamal, A. (1999). Dictionary of Defined Educational Terminology in curricula and teaching methods. (2nd ed.). Cairo: World of Books.
- Ministry of Education in the Hashemite Kingdom of Jordan, Department of Curricula and Textbooks. (2013). *The general framework and the general and specific outcomes of the social and national education curriculum*. Amman, Jordan: Raghadan Press.
- Moncrieffe, M., & Moncrieffe, A. (2019). An examination of imagery used to represent fundamental British values and British identity on primary school display boards. *London Review of Education*.
- Nima, A. (1987). *The rule of law within the framework of Islamic legitimacy*. Beirut: University Foundation Studies and publishing.
- Qasim, M. (2002). *Principles of Law Introduction to Law Obligations*. Alexandria, Egypt: New University House.
- Reisinger, A. (2018). Different Ways of Contribution of Education System To Active Citizenship: A Methodological Review. *Journal of Central European Green Innovation*, 6, 13-30.
- Report of the Secretary-General of the United Nations. (2004). Rule of law and transitional justice in societies Conflict and post-conflict societies. <https://www.ictj.org/sites/default/files/UNSC-Global-Justice-Post-conflict-2004-Arabic.pdf>.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) and United Nations Office for Drugs and Crime. (2019). Strengthening the rule of law through education: a guide for developers policies.
- Yazici, H., Dogan, O., Koca, M. K., & Kaya, M. T. (2021). Examination of Perceptions of 6th Grade Students Regarding the Concepts of Law and Justice. *African Educational Research Journal*, 9(3), 665-678.
- Zaim, I. (2003). Judiciary and the rule of law. *Moroccan Journal of Local Administration and Development*. *Higher Institute of the Judiciary, Morocco*, (50), 47-58,
- Zoev, A. (2020). COVID-19 and the rule of law. <https://unicbeirut.org/ar/node/2823>.